ملخص البحث

إدارة المخاطر في المرابحة المتعثرة في البنك الوطني الإندونيسي الشرعى فرع سولو: دراسة تحليلية من منظور فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٧٤ عام ٥٠٠٣

حسنی عین جنتی ۳٦,۲،۱٥,۳,۲,۰٦٨٦

يتميز الاقتصاد الإسلامي بتطوير المؤسسات المالية الشرعية في إندونيسيا بعود كثير من كيانها ومنتجاقها للعملاء، وتشمل منتجاقها من المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والاستصناع، وغير ذلك. وفي أعمال المصارف التمويلية، كانت المرابحة أكثر شكلا مختارا من قبل العملاء. ولكن في أنشطتها، وجود المخاطر في هذه المؤسسات، كشيئ لازم عمليات الأعمال التجارية. وفي تقرير هيئة الخدمات المالية أن جودة التمويل في المصارف الإسلامية تنقسم إلى ٥ ومنها، التمويل السليم، والتمويل تحت ملاحظة حاصة، والتمويل غير السليم، والتمويل المشكوك فيه، والتمويل المتعثر. وإذا وقع التمويل المتعثر في المصارف الإسلامية، فيتسبّب ذلك إلى تعطيل الأوضاع المالية. وتحدث مخاطر التمويل المصرفي في المرابحة. ولذا يجب على إدارتها أن تكون موافقا للإجراءات والأحكام الداخلية للمصارف الإسلامية. ومن البنوك الإسلامية التي تمثل منتجات المجتمع هو البنك الوطني الإندونيسي المداخلية للمصارف الإسلامية.

من البيان أعلاه، تود الباحثة أن كشف إدارة المخاطر في المرابحة المتعثرة في البنك الوطنى الإندونيسي الشرعى فرع سولو وفقا بفتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٥. في هذه الدراسة، ترغب الباحثة في دراسة تحليلية إدارة المخاطر في المرابحة المتعثرة التي تحدث وفقا بفتوى مجلس العلماء الإندونيسي. هذا البحث من البحث الميداني، واستخدمت هذه الدراسة طريقة وصفية نوعية، أي عن طريق أخذ بيانات حقيقية حول الإشكالية للمرابحة ليتم تحليلها باستخدام بفتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٥.

تظهر نتائج هذه الدراسة أن التعامل مع تمويل المرابحة يمثل مشكلة البنك الوطنى الإندونيسي الشرعى فرع سولو من خلال جمع مستحقات المرابحة، وإعفاء الوقت، وإعفاء الربح، وزيادة الفترة الزمنية لدفع الأسعار الأساسية، وبيع أغراض المرابحة، وحذف الكتب أو من خلال المحكمة الدينية. واستخدام نظام الأسرة أي المشاورى ويتم عن طريق التداول بين الطرفين. ويمكن للبنوك تعيين عمليات شطب أو حذف حسابات للعملاء الذين تم تحديدهم والذين لا يستطيعون سداد الديون المتبقية. فيما يتعلق بأساليب التعامل مع المشاكل المتعلقة بتمويل المرابحة البنك الوطنى الإندونيسي الشرعى فرع سولو، يتوافق بفتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٤٧ لعام مسؤولية المبيعات المتبقية إذا وجود حقوق العميل، أو تظل مسؤولية العميل إذا لم تكن كافية لبيع الضمان، وشطبت للعملاء الذين لا يقدرون على الدفع.

من المتوقع أن يكون البنك الوطنى الإندونيسي الشرعى فرع سولو قادرا على الحفاظ على جودة التمويل الموجه من خلال إجراء تحليل جيد ومناسب لتجنب حدوث مخاطر التمويل التي تؤدي إلى تعثر المرابحة، والحفاظ على جودة التعامل بحيث يكون أكثر توافقا بمبادئ الشريعة.

الكليمة الرئيسية: إدارة المخاطر، المرابحة المتعثرة، فتوى مجلس العلماء الإندونيسي، البنك الوطني الإندونيسي الشرعي فرع سولو، العملاء الذين لا يقدرون على الدفع عن سداد التمويل.